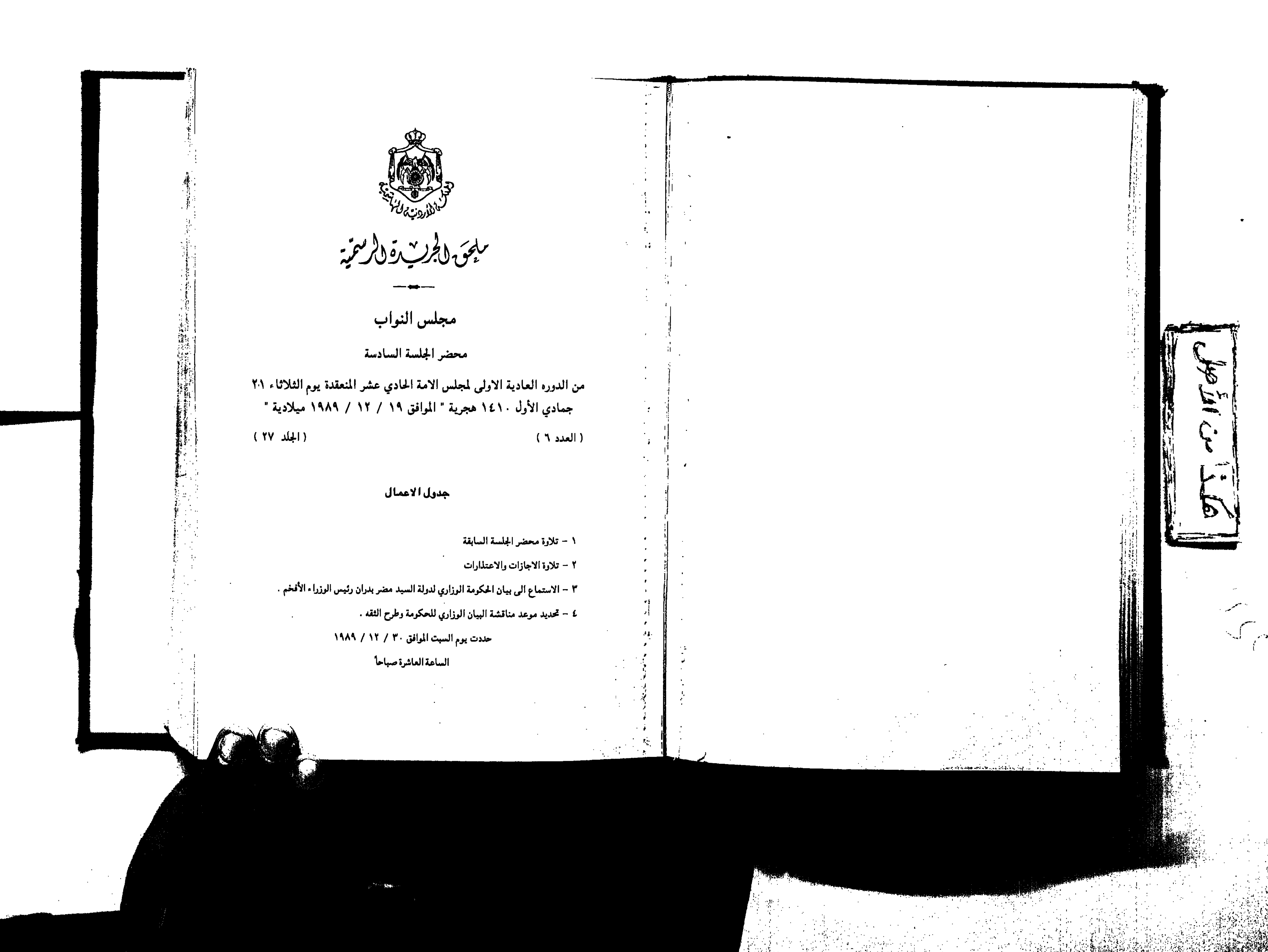


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة

من الدوره العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الثلاثاء ٢١ جمادي الأول ١٤١٠ هجرية " الموافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية "

(العدد ٦)　　　(المجلد ٢٧)

جدول الاعمال

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ – تلاوة الاجازات والاعتذارات

٣ – الاستماع الى بيان الحكومة الوزاري لدولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء الأفخم .

٤ – تحديد موعد مناقشة البيان الوزاري للحكومة وطرح الثقه .

حددت يوم السبت الموافق ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩

الساعة العاشرة صباحاً

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشره) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ٢١ / جمادي / ١٤١٠ هجري الواقع في ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (السادسة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور أمين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير) .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لا اجازات ولا اعتذازات .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : /

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١ - دولة السيد مضر بدْران	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢ - معالي السيد سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
٣ - معالي السيد عبد المجيد الشريده	وزير التنمية الاجتماعية
٤ - معالي الدكتور محمد عضوب الزبن	وزير الصحه
٥ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده	وزير الاشغال العامة والاسكان
٦ - معالي السيد ابراهيم ايوب	وزير النقل والاتصالات
٧ - معالي المهندس عوني المصري	وزير التخطيط
٨ - معالي السيد ابراهيم عزالدين	وزير الاعلام
٩ - معالي السيد باسل جردانه	وزير المالية
١٠ - معالي الدكتور زياد فريز	وزير الصناعة والتجارة
١١ - سماحة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير الدولة للشؤون البرلمانية
١٣ - معالي الدكتور محمد حمدان	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
١٣ - معالي المهندس داود خلف	وزير المياه والري
١٤ - معالي السيد نبيل ابوالهدى	وزير وزير التموين
١٥ - معالي السيد يوسف المبيضين	وزير العدل
١٦ - معالي السيد ثابت الطاهر	وزير الطاقة والثروة المعدنية
١٧ - معالي الدكتور سليمان عربيات	وزير الزراعة
١٨ - معالي الدكتور خالد الكركي	وزير الثقافة
١٩ - سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٢٠ - معالي الدكتور تسيم غبيدات	وزير العمل
٢١ - معالي السيد ابراهيم غبابشه	وزير الشباب
٢٢ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة والاثار
٢٣ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

افتتاح الجلسة .

معالي رئيس المجلس

سليمان عرار : بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل أعلن افتتاح الجلسة . جدول الاعمال

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول الاعمال

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

لا اجازات ولا اعتذارات

٣ - الاستماع الى بيان الحكومة الوزاري لدولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء الأفخم .

معالي رئيس المجلس :

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء :

(وهنا يتلو دولة رئيس الوزراء البيان الوزاري امام حضرات السادة النواب)

بسم اللـه الـرحمن الـرحيـم

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

باسمي ، وباسم زملائي الوزراء في الحكومة التي تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ، حفظه الله ، فعهد اليَّ بتشكيلها ، أحيي مجلسكم الكريم ، وأبارك لكل منكم فوزه بثقة الشعب بانتخابات حرة وفي ظلال أجواء من النزاهة والحيدة شهد بها القاصي والداني ، وأتقدم بالبيان الوزاري لحكومتي ، داعيا الله جلّت قدرته أن يجعل لقاءنا هذا في مجلس الأمة لقاء خير وعمل متواصل من أجل اردننا العزيز وهو يستأنف مسيرته الديمقراطية ، ويشرّع نوافذه كلها للحرية ويلتزم بقبول التحدي الـذي تفرضـه المرحلـة الجديدة بكل ما تقضيه من وعي وعلم وعمل لتصبـح صـورته نموذجا متميزًا يمثل ارادة قيادتـه الهاشميـة الفذّة ، وكبرياء شعبة العظيم .

وانه ليشرفنـي وحكومتي أن نرفع الى مقام جلالة الملك المفدى أعمق الشكر وأصدق الولاء ، للثقة الغالية التي تفضل ومنحنا ايّاها ، سائلين الله عزّ وجلّ أن يحفظ جلالته وأن يوفقه في سعيه ، وأن يحقق لنا بقيادته ما نصبو اليه من رفعة للوطن وعزة للشعب ووحدة للأمة ، وأن يمنحنا القدرة على النهوض بحمل الأمانة التي أسندها الينا .

ان حكومتي وهي تتقدم ببيانها الوزاري هذا لتؤكد حرصها الكامل على التعاون الموصول مع مجلسكم الكريم ، وهو تعاون نابع من عمق احساسها بعبء مسؤولية المرحلة الجديدة التي تتطلب المشورة وتبادل الرأي ، والتفاعل الايجابي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لمصلحة الشعب الأردني ، هذا الشعب الذي عبّر بوعيه عن قدرة فائقة على مواجهة الأخطار وخط بمسيرته نهجا لوحدة وطنية راسخة جعلته قادرا على الاضطلاع بالمسؤوليات التاريخية التي رضي بحملها وفاء لانتمائه القومي ، ورسالة أمته الاسلامية .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الحكومة تؤكد بأن التزامها بتوجيهات جلالة الملك المفدّى التي تضمنها كتاب التكليف السامي وخطاب العرش في افتتاح هذه الدورة لمجلس الأمة ، بالاضافة الى قراءتها الدقيقة لردّ مجلسكم الكريم عليه ، وادراكها لمعطيات الواقع والامكانات ، وفهمها لأبعاد المرحلة الجديدة فكريًا ، وسياسيًا ، واقتصاديًا ، واجتماعيًا ، وثقافيًا ، واعلاميًا ، هو ما يشكل الاطار العام لهـذا البيان الـذي نتقدّم بـه الـى مجلسكم الكريم . وقد سعت الحكومة الى ذلك بروح التجرّد ، والموضوعية ، والنظرة الواقعية ، وتأمل أن يكون هذا البيان استجابة صادقة لهذا كله ، وأن ينظـر اليه باعتبـاره برنامجـا لمرحلة قادمة ، ومنهجاً لعمل الحكومة ضمن التوجه الديمقراطي لحـركة المجتمع الاردنـي العزيـز ، في مناخ من التسامح والمشاركة الشعبية ، والحوار البنّاء والحس العميق بالمسؤولية .

وبتوجيه من جلالة الملك الحسين المعظم ، فقد أعلنت الحكومة في مجلسكم الكريم عن توفر الارادة السياسية لديها لالغاء الاحكام العرفية ، وتصفية الآثار الناجمة عن ذلك والتي لا تزال قائمة الى اليوم ، فباشرت اجراءاتها باعادة الجوازات المحجوزة الى أصحابها ، والتزمت بضمان حريّة العمل والسفر والتنقل للمواطنين ، كما أفرجت عن المعتقلين السياسيين ، وأعادت مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية الثلاث كما الغت قرار حل رابطة الكتّاب الأردنيين . وفي الوقت الذي تجري فيه الآن دراسة الآثار القانونية والاقتصادية التي نجمت عن تطبيق هذه الأحكام مدة طويلة ، ومعالجة ذلك بشكل قانوني سليم يكفل استقرار الحقوق وضمان حسن سير العمل ، فانني أعلن من تحت قبّة مجلسكم الكريم هذا تجميد العمل بالاحكام العرفية الأ ما تعلـقّ منها بتصفيـة اثار تلك الاحكـام ، والـى حين الغائها بالشكل الدستوري في أقرب وقت .

ان الحكومة لتؤكد ، وهي تتخذ هذه الخطوات انها ستكون حريصة كلّ الحرص على احترام الدستور ، والالتزام بتطبيقه نصًا وروحا ، وهي ترى أن الرقي الدستوري يتمثل في مدى نضج الرأي العام ، ومدى التزام المواطن بالدفاع عن حقوق الانسان الأساسية في الحريّة ، والعلم والعمل ، وحرصه على أمن بلاده ، وقبوله للرأي الآخر في مناخ من الحرية ، والتسامح ، كما يتمثل في مدى تصدّي المواطن لمظاهر الفساد ، ووقوفه في وجه أية محاولة للتعدي على حريات الآخرين ، وحق المواطنين في التعبير عن آرائهم بالفكر والكلمة ، والفعل ، وترى كذلك أن الشورى والديمقراطية هما الشكل الأمثل لابراز معالم تفاعل المواطن مع تجربته الحضارية التي تتخذ من الحرية ، وكرامة الانسان ، والمساواة أسساً لها . ولا ينبغي لمن التزم بهذه الاساسيات أن

يخشى من ابداء رأيه ، والتعبير عن اختياره .

ان الحكومة عازمة على ترسيخ هذه المفاهيم في مناحي الحياة كلها ، وهي ترى أن الحرية والسلطة ليستا متناقضتين ، وانما هما متكاملتان ، وانه بدون نظام لا توجد حرية ، فالحرية بالنسبة للسلطة هي بمثابة الروح للجسد ، ولا يستغني أي منهما عن الآخر ، وسوف يتمد هذا العزم الى اطلاق الحريات العامة من مساواة أمام القانون والقضاء ، وفي تولي الوظائف العامة وتكافؤ فرص العمل ، وحق المواطن في حرية المعتقد ، وفي الأمن ، والتعلمّ ، والعمل ، والمسكن ، والتنقل ، وحقه في تكوين الجمعيات ، والتنظيمات ، وفي التعبير الحر من خلال صحافته ، وأن لا يضار بسبب انتمائه الفكري . وحين يتحقق هذا له فسوف تنطلق طاقاته الابداعية كلها ، ويصبح مدافعا عن حقوق الانسان وحرمات الناس في كل مكان ، بروح الجماعة المتوثبة للعمل والعطاء .

وانسجاما مع توجيهات صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم بصياغة ميثاق وطني ينبثق عن أحكام الدستور ، والثوابت التي تقوم عليها المملكة الاردنية الهاشمية ، ويستهدف ترسيخ المفاهيم الأساسية ، الوطنية والقومية ، التي ستسير الدولة على هديها وتعمل بموجبها وتقوم التنظيمات السياسية على أساس منها ، فان الحكومة ستقوم بما يتطلبه ذلك من اجراءات لتنفيذ هذه المهمة الجليلة ، بالتعاون مع مجلسكم الكريم .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الحكومة اذ تعبّر عن اعتزازها بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة الأردنية في الدفاع عن الوطن وحمايته ، فانها ستعمل على دعمها لتواصل الدفاع عن أرضنا ، وعن مقومات وجودنا ضد أي عدوان ، وسوف تحرص على أن توفر لها ما هي جديرة به من دعم ورعاية وتدريب ، وأن تزودها بحاجاتها من الأسلحة والمعدات المتطوّرة ، حتى تظل قادرة على القيام بواجبها المقدس في الدفاع عن أطول خط من خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني . وهي في موقفه العظيم هذا درع يدرأ عن بلدنا وعن أمتنا مخاطر الغزو الصهيوني الاستيطاني العنصري ، وقد نذرها الأردن لهذه المهمة العظيمة استجابة لدوره التاريخي الممتد من مؤتة الى اليرموك فالكرامة . . . وظل اسمها العزيز (الجيش العربي) علامة على هذه الرسالة الجليلة .

وستواصل الحكومة العمل على توفير أسباب الأمن والطمأنينة للمواطنين في مدن الوطن وقراه وبواديه ، حماية لجبهتنا الداخلية الصلبة ، وحرصا على تماسكها . ومن هذا المنطلق ، فانها

ستدعم أجهزة الأمن لتنهض بهذه المسؤوليات وتقوم على توفير الاستقرار وتحقيق سيادة القانون والنظام ، وطمأنة المواطنين على سلامتهم ، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم ، والتأكد من أن يكون رجل الأمن في أي موقع من مواقعه ساهراً على أمن البلد بحرص ووعي وأمانة ، حاميا للتجربة الديمقراطية التي نعيشها بانضباط وتفهم وصدق ، دون تفريط يفتح أي ثغرة في مسيرتنا ، أو يسمح للأعداء بالتسلل الى صفوفنا .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الحكومة لتؤكد حرصها على استقلال القضاء وحرمته واعلاء شأنه ، وتحسين عطائه ، بشكل يكفل تعزيز حق المواطن في العيش باطمئنان في ظل سيادة العدل والقانون . وتمشيا مع الارادة السياسية بالغاء الاحكام العرفية وما يستتبع ذلك من الغاء المحاكم الاستثنائية ، فان الحكومة عازمة على ترسيخ قواعد اللجوء الى القضاء النظامي دون غيره واتخاذ الاجراءات التي تضمن قيامه بذلك بسرعة وكفاية .

وستعمل الحكومة على انشاء محكمة دستورية وتعديل التشريعات بما يحقق ذلك ، كما ستعمل على الغاء النصوص القانونية التي تحصّن القرارات الادارية من الطعن فيها لدى القضاء .

وفي مجال التربية والتعليم

ستعمل الحكومة على تنفيذ خطة التطوير التربوي لرفع مستوى التعليم وربطة بحاجات المجتمع ، وضمان التنشئة الوطنية الصالحة المنطلقة من عقيدتنا وحضارتنا العربية الاسلامية ، وتعميق الجوانب المعرفية والسلوكية لدى الناشئة . وتشمل هذه الخطة وضع مناهج جديدة للتعليم الثانوي ، وتطوير الكتب المدرسية لمرحلتي التعليم الاساسي والتعليم الثانوي ، وتأهيل المعلمين من حملة دبلوم كليات المجتمع الى المستوى الجامعي . كما ستعمل الحكومة على التوسع في التعليم والتدريب المهني ضمن المرحلة الثانوية ، وتزويد عدد كبير من المدارس القائمة بالمرافق الاساسية والوسائل والأجهزة .

وستعمل الحكومة أيضا على تطوير الفعاليات التربوية المتعلقة بمحو الأمية ، والتعلّم قبل المدرسة ، والادارة التربوية ونظم الامتحانات .

وفي مجال التعليم العالي :

ستعمل الحكومة على رفع مستوى كليات المجتمع لمواجهة متطلبات خطط التنمية الوطنية ومطالب المجتمع ، والتوسع في اتاحة فرص التعليم الجامعي بعدالة ، ودعم الجامعات الاردنية ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان استقلالها وتشكيل مجلس أمناء لكل منها ، وتأمين الموارد المالية الثابتة لها ، والتوسع في برامج الدراسات العليا وتشجيع البحث العلمي النظري والتطبيقي والنظر بأيجابية لانشاء جامعات أهلية متميزة .

وانطلاقا من اعتراف الحكومة بأن التعليم مهنة ، فوق أنه رسالة ، فانها ستعمل على دعم القائمين على التعليم بمراحلة المختلفة ورفع مستواهم العلمي والارتقاء بأوضاعهم الوظيفية .

وفي مجال الثقافة :

ستعمل الحكومة على رعاية الحركة الفكرية والفنيّة في مناخ من الحرية والتسامح ، بهدف ابراز دور الأردن في مسيرة الحضارة العربية الاسلامية ، والتعريف بها . كما ستعمل على دعم حركة النشر والترجمة والتوزيع ، ورعاية الأدباء والكتّاب والفنانين ، وتشجيع التأليف ، والاستمرار في منح جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية ، وتطوير الحركتين المسرحية والتشكيلية ، ورعاية المواهب الواعدة ، والاهتمام بثقافة الطفل ، ومراجعة القوانين والأنظمة بما يكفل النهوض بالحركة الثقافية ، وانجاز قانون حق التأليف والابداع ، والعمل على انشاء مكتبة وطنية ، ومساعدة المكتبات العامة على النهوض بواجباتها في المدن والقرى والبوادي . وسوف تستمر الحكومة في دعم الهيئات والروابط الثقافية والفنية ، خاصة وقد عادت رابطة الكتّاب الأردنيين الى مزاولة نشاطها ، مما يفسح المجال أمام الكتاب الاردنيين لتوحيد صفوفهم على أسس ديمقراطية . كما ستولي الحكومة أهمية خاصة للتنسيق بين القطاعات الرسمية والمؤسسات ذات العلاقة بالعمل الثقافي .

وفي مجال الشباب :

ستعمل الحكومة على رعاية الشباب ضمن أسس تنطلق من عقيدتنا وتجربة امتنا ، وعلى تنشئتهم في الجوانب الروحية والفكرية والنفسية والبدنية والاجتماعية ، ورعاية مواهبهم وتشجيع تفاعلهم مع التجارب الشبابية الايجابية على المستويين العربي والاسلامي ، وعلى المستوى الدولي . وستولي الحكومة أهمية خاصة لاطلاق طاقات الاتحادات الرياضية ودعم النشاط الرياضي ، وتأسيس تنظيمات شبابية ذات برامج محددة الأهداف ، لدفع العمل الشبابي والرياضي

الى مزيد من الايجابية والوعي بالابعاد الحقيقية للحريّة والتعبير عن الرأي ، وأهمية الحوار ، والعمل بروح جماعية .

كما ستدعم الحكومة الأندية الشبابية ، ومراكز الشباب ، وتساعد في تحسين وضع المنشآت الرياضية . وستعمل على دراسة موضوع معسكرات العمل الشبابي التطوعي لما لها من دور في ترسيخ مفاهيم الانتماء ، وروح المواطنة ، واحترام العمل ، وذلك بالتنسيق بين المؤسسات ذات الصلة برعاية الشباب وتعليمهم وتثقيفهم . كما ستسعى الحكومة الى تعزيز الصلة بشبابنا الذين يتلقون تعليمهم أو يعملون في الخارج .

وفي مجال الأوقاف والدعوة الاسلامية :

فان الحكومة عازمة على احداث نقلة نوعية في مجالي الاعداد والتأهيل للدعاة والأئمة ، وفاء بالحاجة ، وسداً للنقص القائم والمتوقع من خلال النمو المطرّد في بناء المساجد ، والمراكز الاسلامية ، والمشاريع الوقفية التي تتطلب كفاءة متميزّة تليق بديننا الحنيف ، وذلك بانشاء مدارس شرعية ، وكلية للدعوة بقصد تخريج أفواج من الدعاة ذات نمط فكري وسطي في التصّور والطرح ، وأساليب المعالجة والدعوة ، بدءا من ميادين الحكمة والموعظة الحسنة ، وانتهاء بالمجادلة بالتي هي أحسن .

وستعمل الحكومة على أن تكون بعض هذه المعاهد بالقرب من مقامات الصحابة تعزيزاً للصلة الروحية التي تربط كلّ أردني بأبطال الفتح الاسلامي وتنفيذا للرغبة الملكية السامية في الاعتناء بهذه المقامات ، تخليدا لذكراهم ، وتجسيداً لدورهم في بناء صروح الأمة الحضارية .

كما ستسعى الحكومة الى تطوير عمل صندوق الزكاة تمهيداً للوصول الى تعميم تطبيقها ، لتساهم في انشاء مشاريع انتاجية لتشغيل الفقراء والعاطلين عن العمل . كما ستسعى الحكومة الى تطوير عملية الحج بما يكفل تقديم أفضل الخدمات بأقل كلفة ، وبما يحفظ كرامة الحجاج وتميزّهم بين الحجيج . وستسعى الحكومة الى اعادة النظر في قانون الوعظ والارشاد ، والأنظمة الصادرة بموجبه ضمانا لكرامة الدعاة ، وحريتهم في طرحهم للقضايا الحياتية والدينية .

حضرات النواب المحترمين ،

في المجال الاعلامي :

تسعى الحكومة الى مراجعة أبعاد التجربة الاعلامية بهدف النهوض بمستوى الخطاب الاعلامي الى درجة عالية من الواقعية والصدق ، حتى يكون تعبيراً حقيقياً عن التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع الاردني ، وقادرا على مواكبة المرحلة الجديدة التي يعبّر النهج الديمقراطي عنها أصدق تعبير .

وتسعى الحكومة الى تأكيد دور الاعلام في ابراز مسيرة الأردن الحضارية في أبعادها الفكرية والثقافية والتعليمية والفنيّة ، في اطار من الانفتاح وحريّة التعبير والحوار . وهذا الدور بحاجة الى استقطاب الخبرات الوطنية الاعلامية ، والوصول بالرسالة الاعلامية الى فئات المواطنين كافة ، وفي مختلف مواقعهم . وتؤكد الحكومة على الدور الثقافي لأجهزة الاعلام لرفد المسيرة التعليمية . وعلى دورها في دعم صمود أهلنا في فلسطين ، الذين يعبّرون بانتفاضتهم المباركة عن روح الأمة العربية الاسلامية التي تقف صامدة في وجه الغزو الصهيوني .

ان دور الاعلام سيكون مرافقاً للتجربة الاردنية ، وساعياً الى التعبير العميق عن ابعادها بجديّة وحريّة ومسؤولية ، بعيداً عن الترفيه السطحي ، متجاوباً مع روح رسالته العربية الاسلامية ومتجاوزاً الى كل ما هو جديد في التجربة الانسانية ، لأن دوره في بث الوعي والثقافة والعلم مستند الى رسالة الأردن الحضارية .

وستعمل الحكومة على اعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر ، والى ضبط العملية الاعلامية في صورة من التفاعل والتناسق والتآزر لايجاد مجتمع الانتاج لا مجتمع الاستهلاك والبذخ . كما ستعمل على تطوير اسلوب يضمن أن تقدم أجهزة الاعلام ما يحقق الثقافة النافعة ، وبما يتفق وعقيدة الأمة ، وأخلاقها ، وقيمها العربية الاسلامية .

حضرات النواب المحترمين ،

ولما كانت الادارة الحكومية هي الاداة الرئيسية لتنفيذ خطط الدولة ، فان الحكومة ستركزّ على برنامج متكامل للتطوير الاداري بهدف تبسيط الاجراءات الحكومية ، واعادة هيكلة الأجهزة لمواجهة متطلبات المجتمع بكفاية ومقدرة ، وتأهيل الموظف العام وتدريبه ، وصيانة المال العام ، ووضع حدّ للتسيبّ الاداري والفساد المالي بحزم وفاعلية ، وانشاء جهاز للرقابة والتفتيش الاداري ، مكمل لجهاز الرقابة المالية ، وسوف تقدم الحكومة الى مجلسكم الكريم

تشريعاً خاصاً لمكافحة الجريمة الاقتصادية بهدف استئصال هذه الآفة الخطيرة من مجتمعنا ، كما ستقدم الحكومة الى المجلس في أقرب وقت ممكن ، تشريعا آخر لتنظيم عمل الوكلاء والوسطاء التجاريين ، يضع الضوابط على هذا القطاع المهم ، ويحدّد المسؤولية ، ويحمي المواطنين من الاستغلال .

ان الحكومة لعلى وعي تام بمدى الضرر البالغ الذى يسببه الفساد المالي في بنية المجتمع ، بالاضافة الى جسامة ما يصيب نسيجه من تحلل وتفسّخ ، من جرّاء استشراء هذه الظاهرة . ومن هذا المنطلق فانها ستتعاون مع مجلسكم الكريم في كشف وجوه الفساد المالي المختلفة لتنقية بلادنا العزيزة من آثاره واثامه ، ولن تسمح أو تتسامح بأي فساد أو تسيّب ، وستضرب بقوة على كل يد تمتد الى المال العام ، وسينال كلّ فاسد أو مفسد ما يستحق من جزاء قانوني .

وحرصاً من الحكومة على المال العام وحماية للمجتمع من التطاول على القانون وتحديداً للمسؤولية ، فان الحكومة ستتقدم الى مجلسكم الكريم بتشريع يلزم كلّ من يتولى المسؤولية السياسية أو الادارية العليا ، أن يتقدم الى الجهة التي يحددها القانون باقرار شامل وموثق لكل ما يملكه هو وزوجه وأبناؤه من أموال منقولة وغير منقولة ، وكلّ تغيّر يطرأ على هذه الأموال خلال تسلمّه المسؤولية ، بحيث يصبح هذا الاقرار الوثيقة التي يرجع اليها عند أي تساؤل حول ذلك المسؤول .

أما في قطاع الخدمات ، فسوف تسعى الحكومة الى تأمين ما يحتاجه المواطن من خدمات أساسية ، وفق برنامج مفصّل وضمن القدرات المالية للدولة .

ففي المجال الصحي :

ستعمل الحكومة على توسيع الخدمات الصحية في جانبيها الوقائي والعلاجي ، وتقييم تجربتنا في هذا المجال والسيطرة على كلفة العلاج . وستعمل على ضبط أسعار الأدوية وتوفير الضرورية منها وانشاء سوق موازية لهذه الغاية . وستزيد في نشر الوعي الصحي بين المواطنين ، كما ستعمل على توسيع مظلة التأمين الصحيّ بالتدريج ، وسيتبع ذلك انشاء المستشفيات ، وتحديث القائم منها ، وانشاء المراكز الصحيّة وفقا لحاجات المواطنين . وستولي الحكومة عناية خاصة للتوسع في برنامج تنظيم الأسرة ، ودعم مراكز الأمومة والطفولة ، وبرنامج التطعيم الوطني .

كما ستركزّ الحكومة على حماية البيئة من التلوّث ، ووضع التشريعات اللازمة لذلك ، واعادة النظر في الأجهزة القائمة لضمان التخطيط السليم والتنفيذ السريع لاجراءات حماية البيئة بما يكفل سلامة المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في حماية بيئتهم .

وفي مجال الأمن الاجتماعي :

ستعمل الحكومة على وضع سياسة شاملة لمعالجة ظاهرة البطالة وجيوب الفقر ، تهدف الى زيادة فرص العمل في جميع أقاليم المملكة ، وذلك من خلال تنظيم سوق العمل ، وانشاء مكاتب للتشغيل والاستخدام ، وزيادة الانفاق الرأسمالي وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في المشاريع عالية التشغيل ، وتوفير المزيد من فرص التأهيل والتدريب المستمر ، وتوفير التمويل اللازم لاقامة المشاريع الصغيرة على قاعدة العدالة والتوازن بين مختلف أقاليم المملكة وفئات المجتمع ، من خلال (صندوق التنمية والتشغيل) .

وستحرص الحكومة على حماية حقوق العامل من منطلق العدالة والمسؤولية المشتركة مع صاحب العمل . كما ستعمل على تعزيز الحركة التعاونية ، وتشجيع التنظيمات النقابية . وستولي الحكومة عناية خاصة المجالات الرعاية والبرّ واجتثاث المشكلات الاجتماعية ، مع الاهتمام بالمعوقين ، والذين يقعدهم العجز أو المرض عن الانتاج ، من خلال توفير الدعم المباشر ، وشمولهم بمظلة التأمينات الاجتماعية . كما ستعمل الحكومة على تشجيع ودعم مؤسسات العمل التطوعي وجمعياته لتنهض بمسؤولياتها الاجتماعية بشكل يتناسب مع احتياجات المرحلة الحالية .

وفي مجال الزراعة :

ستعمل الحكومة على تنظيم الانتاج الزراعي ، وتخفيض الاعتماد على استيراد المنتوجات الزراعية ، وتشجيع انتاج المحاصيل المحلية التي يتمتع الأردن بميزة نسبية في انتاجها ، والتركيز على انتاج السلع الاستراتيجية من القمح والاعلاف واللحوم الحمراء .

وستواصل الحكومة العمل على توحيد مصادر القروض الزراعية باعتبارها جزءاً من الحل الجذري لمديونية المزارعين ، ومن خلال اعادة جدولة القروض ، وبخاصة مديونية صغار المزارعين . وفي سياق الاجراءات الاصلاحية للمؤسسات الزراعية فان الحكومة ستعمل على مراجعة أدوارها تجنبا للازدواجية في المهمات ، ولتوحيد جهود التنمية ، وتوفير النفقات . وستتم مراجعة التشريعات الزراعية بما يتواءم مع المتغيرات في علاقات الانتاج ، وتسهيل استغلال

أراضي الحكومة في مشاريع وطنية استثمارية وتشيجع انشاء الجمعيات التعاونية الانتاجية . وستعمل الحكومة على تصويب مسيرة التسويق ونظام الانتاج لتمنع الاستغلال والاحتكار ، وما ينجم عنهما من ضرر بالمزارع والمستهلك معا ، وتسهيل تسويق المنتوجات الزراعية ، وفتح أسواق جديدة لها .

ومن أجل تجسيد المشاركة الأهلية في التنمية ، فسوف تعمل الحكومة على اقامة اتحاد عام للمزارعين يضم اتحادات نوعية متخصصة . كما ستعمل الحكومة على تطوير المناهج الزراعية بحيث تكون مخرجات التعليم الزراعي متجاوبة مع متطلبات الزراعة الحديثة . وستسعى الحكومة الى توفير مستلزمات الانتاج ، ومراقبة اسعارها وصلاحيتها ، وتأمين الأعلاف ، وتقديم الخدمات البيطرية والارشادية ، وتنفيذ برنامج وطني للتحريج . كما تؤكد الحكومة حرصها على تطوير المناطق الشرقية والجنوبية والبادية الاردنية باقامة المشاريع الزراعية الانتاجية فيها وذلك لما لها من جدوى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وفي مجال التموين :

ستعمل الحكومة على الاستمرار في توفير المواد الغذائية على تعددها وتنوّعها ، وكبح جماح الاستغلال والاحتكار بكل مظاهره وصوره . كما ستعمل على احكام السيطرة على أسعار المواد الغذائية الرئيسية . والتأكد من جودة المواد الغذائية كافة ومطابقتها للمواصفات والمقاييس .

وتؤكد الحكومة حرصها على تعزيز دور الأسواق الموازية لكي تطمئن كل أسرة الى مقدرتها على مواجهة المرحلة الاقتصادية الجديدة . كما ستشجع انشاء جمعيات حماية المستهلك لما لها من دور في مشاركة المواطن في حماية أسرته ومجتمعه .

وفي مجال المياه :

ستولي الحكومة عناية قصوى لثرواتنا المائية بوضع استراتيجية شاملة لاستغلال مصادر المياه الجوفية ، وتطوير استغلال المياه السطحية بانشاء السدود واستكمال الخطوات الكفيلة بانجاز سدّ الوحدة ، والبحث عن مصادر جديدة للمياه ، واعادة استعمال ناتج محطات تنقية المياه العادمة بعد معالجتها لاغراض الزراعة المقيّدة . وستعمل الحكومة على تشجيع الاستخدام الأمثل للمياه ، وضمان توزيعها العادل ، بين جميع الأقاليم والقطاعات .

وفي مجال النقل والاتصالات :

سوف تواصل الحكومة العمل على تنظيم عمليات النقل البرّي للركاب والبضائع ، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع عدد من الدول العربية الشقيقة ، واستكمال التوقيع على اتفاقيات جديدة ، بما يحقق تكامل الجهود ، وتعزيز قدرات قطاع النقل البرّي . وستقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات الضرورية لاعادة النظر في هيكلية هذا القطاع لتطوير أوضاع بعض مؤسساته . وستركزّ الحكومة على أوضاع شركتنا الوطنية الملكية الأردنية من جميع الوجوه ، لضمان تصويب مسيرتها المالية والادارية ، وقيامها بعملها بصورة اقتصادية مجدية . كما ستقوم الحكومة بتنفيذ مشروع التطوير المالي والاداري لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية للاستفادة من البنية التحتية المتكاملة التي انشأتها على الوجه الأفضل .

وفي مجال الاشغال العامة والاسكان :

ستعمل الحكومة على اكمال شبكة الطرق الرئيسية التي شرع بتنفيذها في المملكة وصيانة القائم منها . كما ستعمل الحكومة على التوسع في تعبيد الطرق القروية والزراعية بما يتلاءم واحتياجات المجتمعات المحلية . وستعيد الحكومة النظر في سياسة الاسكان والتطوير الحضري بهدف توفير السكن المناسب للعمال والموظفين وذوي الدخل المحدود ، وفقا لحاجاتهم وامكاناتهم . كما ستعمل على معالجة مشاكل قطاع الانشاءات ، والتعثرّ والبطء في تنفيذ بعض المشاريع .

وفي مجال الادارة المحلية والتنمية الاقليمية :

ستعمل الحكومة على دعم المجالس البلدية القروية ، وتطوير مفهوم الادارة المحلية ، ومراجعة التشريعات المتعلقة بها لترسيخ الممارسة الديمقراطية ، وتطبيق اللامركزية الادارية ، وتنشيط مجالس التنمية الاقليمية ، وتطوير الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين ، واستكمال تزويد الريف والبادية بالماء والكهرباء والخدمات البريدية والهاتفية والطرق المعبدة ، والأبنية الحكومية الضرورية .

وفي مجال الطاقة والثروة المعدنية :

فان الحكومة سوف تواصل جهودها في التنقيب عن النفط والغاز بعد اكتشاف الغاز

بكميات واعدة في الريشة ، وسوف تقوم الحكومة بدراسة أفضل السبل لاستغلال هذا الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية واستخدامه في الصناعة والصناعات البتروكيماوية على وجه الخصوص .

وستولي الحكومة موضوع تطوير البدائل الأخرى اهتماماً خاصاً ليشمل ذلك امكانية استغلال الصخر الزيتي ، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

كما ستولي الحكومة اهتمامها بالكهرباء من حيث استمرار المستوى الجيد للتزويد الكهربائي بعد أن أصبحت الكهرباء تغطي ٩٧ ٪ من مناطق المملكة ، كما ستتابع عمليات الربط الكهربائي مع الدول العربية في اطار الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع .

وستولي الحكومة الثروة المعدنية اهتماماً خاصاً لزيادة صادراتنا من المعادن الأردنية ومشتقاتها . وبشكل خاص صادراتنا من الفوسفات ، والبوتاس ، والأسمدة ، والاسمنت ، بالاضافة للتوسع في استغلال الخامات المعدنية الأخرى وتصنيعها بناء على دراسات جدوى اقتصادية دقيقة .

وفي مجال السياحة والاثار :

ستعمل الحكومة على تشجيع السياحة الداخلية والخارجية باحداث تغييرات في الاسلوب السياحي تخطيطا وترويجاً ، وتسويقاً ، وتنظيماً ، وتدريباً ، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص . وستعمل على العناية بكافة المواقع الأثرية والدينية والطبيعية . بالتعاون مع المنظمات الدولية ، والبعثات العلمية من الجامعات الأردنية والأجنبية ، وتأكيد دور السياحة باعتبارها عملية ثقافية واعلامية بالاضافة الى دورها الواضح في التنمية الاقتصادية ضمن التوجّه نحو اقامة اقليم سياحي عربي .

حضرات النواب المحترمين ،

تعلمون أن المملكة قد شهدت خلال السنوات الخمس الأخيرة تباطؤاً في معدلات النمو ، وتراجعاً في حجم الاستثمار مع استمرار معدل نمو السكان بنسبة عالية ، الأمر الذي أدى الى انخفاض في مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد ، وقد عمدت الحكومة خلال تلك الفترة الى زيادة الانفاق بالتوسع في الاقتراض الداخلي والخارجي ، مما أدى الى تراكم العجز في الموازنة العامة واستنفاذ احتياطي المملكة من العملات الأجنبية ، وتوسع حجم المديونية ، والاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي ، وقد نتج عن ذلك أزمة مالية حادة أدت الى تعويم الدينار عام

١٩٨٨ والتوقف عن تسديد الديون الخارجية ، كما أدت الى زيادة معدلات البطالة واتساع جيوب الفقر . وقد ساهم الركود الاقتصادي النسبي الذي اجتاح المنطقة ، وما رافقه من نقص في الطلب على السلع والخدمات الاردنية ، وتناقص المعونات الخارجية في زيادة حدة هذه الأزمة .

لقد قامت الحكومة السابقة ، ومنذ توليها المسؤولية ، بالعمل على تطويق الأزمة المالية ومعالجة آثارها ، فعمدت الى تنفيذ برنامج للتصحيح الاقتصادي ، وتخفيف عبء الدين الخارجي من خلال اعادة جدولة جزء من القروض الخارجية ، وتكثيف الجهود لزيادة الدعم العربي . ان هذا البرنامج عمل وطني متكامل للسنوات القادمة يتطلب تضافر جميع الجهود لانجاحه ، وسوف تعمل هذه الحكومة على تطوير هذا البرنامج ليصبح برنامجاً وطنياً اقتصادياً شاملا يحقق مزيداً من فرص الاستثمار ، ويشجع التصدير ، ويوفر العديد من فرص العمل ، ويرفع من مستوى معيشة المواطن ، مع التأكيد على زيادة الاعتماد على الذات تدريجيا وعلى تنشيط دور القطاع الخاص .

وان الحكومة اذ تعرض على مجلسكم الكريم المرتكزات الرئيسية في هذا البرنامج فانها تأمل ان يؤدي تطبيقه الى الاسهام في تجاوز الأزمة الاقتصادية التي نعيشها . وهذه المرتكزات هي : -

(١) زيادة المدخرات الوطنية والحد من الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك الترفي من خلال السياسات المالية والنقدية وليس من خلال الاجراءات الادارية ، والحكومة عازمة على أن تبدأ بنفسها في تغيير سلوكيات القطاع العام في الانفاق والاستهلاك .

(٢) زيادة معدلات الاستثمار وتوجيهه بما يخدم تطوير الخامات الأردنية وتطوير الزراعة ، مع الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بها القطاع الخاص ، والمشاريع التصديرية والمشاريع المكثفة للتشغيل .

(٣) السعي الى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتقليص عجز الموازنة العامة وتعزيز أوضاع ميزان المدفوعات بما يمكن من الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار ، والاستقرار في المستوى العام للأسعار .

(٤) العمل على تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال التوزيع المتوازن لأعباء البرنامج الوطني الشامل للاصلاح الاقتصادي بين فئات المجتمع وأقاليمه .

هذا وسوف تعتمد الحكومة حزمة من السياسات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى التي تحقق هذه المرتكزات والأهداف .

ففي مجال السياسة المالية :

يعتمد البرنامج الوطني الشامل للاصلاح الاقتصادي في تحقيق أهدافه على زيادة الايرادات ، وضبط النفقات الحكومية وترشيدها ، وتقليص عجز الموازنة العامة قبل احتساب الدعم الخارجي ، مما يساعد على كبح جماح التضخم ، وتشجيع الاستثمار في المشاريع الانتاجية .

وسوف تعتمد سياسة الحكومة بالنسبة للايرادات المحلية على الأسس التالية : -

١) توزيع العبء الضريبي بشكل يحقق العدالة بين مختلف فئات المجتمع ، وفي هذا المجال فان القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي اقرته الحكومة كقانون مؤقت . والمعروض على مجلسكم الكريم ، ينص على زيادة في الاعفاءات الضريبة لذوي الدخل المحدود ، وتخفيض تلك الاعفاءات عن ذوي الدخل المرتفع .

٢) اعادة النظر في هيكلة النظام الضريبي بزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة (كضريبة الدخل) والضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات (كضريبة الاستهلاك) مع تقليص الاعتماد على الرسوم الجمركية وتبسيطها وتوحيدها بقدر الامكان .

٣) استيفاء الرسوم العادلة مقابل الخدمات التي تقدمها الحكومة ومؤسساتها ، مع الأخذ بعين الاعتبار تخفيف عبء تلك الرسوم على الفقراء وذوي الدخل المتدني .

٤) الاستمرار في توفير التشجيع الضريبي لعمليات الاستثمار والتصدير ، مع السعي المستمر لترشيد ذلك التشجيع .

وترى الحكومة بصورة عامة أن محصلة الضريبة بموجب القوانين الضريبية الحالية تفي لتلبية احتياجات الخزينة دون زيادات أو اضافات أساسية في الضرائب وسوف يكون التركيز منصبًا على تحسين التحصيل الضريبي وتقليص حجم الاعفاءات قدر المستطاع .

أما بالنسبة للنفقات العامة ، التي اصبحت تشكل حوالي نصف الناتج المحلي الاجمالي ، فستهدف سياسة الحكومة الى كبح جماح ارتفاع تلك النفقات وترشيدها وفق الأسس التالية : -

١ - المحافظة على مستوى الخدمات الأساسية بالرغم من ارتفاع كلفتها وما تشكله من عبء على خزينة الدولة .

٢ - المحافظة على مستوى مناسب من النفقات الرأسمالية وصيانة الاستثمارات الوطنية في البنية التحتية ، والاستمرار في المشاريع الحكومية الجديدة ، وبخاصة في مجال تطوير قطاعات التربية ، والصحة ، والمياه ، وانتاج الفوسفات .

٣ - اعادة النظر في أوضاع المؤسسات الحكومية المستقلة للتأكد من حسن ادارتها ، وتحقيق مزيد من الكفاية لها ، والاعتماد على مواردها الذاتية .

٤ - الاستمرار في سياسة دعم المواد الغذائية الرئيسية وترشيد ذلك الدعم وتوجيهه قدر الامكان نحو الفئات المستحقة .

ولا بدّ لنا من أن نشير الى أن مّما يصعّب عملية التحكم بحجم النفقات الحكومية ما طرأ من انخفاض حاد على سعر صرف الدينار والذي أدى الى ارتفاع ملحوظ في التزامات الموازنة العامة بالدينار لتسديد اقساط الدين الخارجي وفوائده . وكذلك شراء السلع والخدمات الاجنبية .

أما بالنسبة للدين العام الداخلي والخارجي ، فسوف تعتمد الحكومة السياسات التالية : -

١ - تحديد اقتراض الحكومة الداخلي والخارجي ضمن الابعاد التي يحددها قانون الموازنة العامة للدولة كما سيقرها مجلسكم الكريم .

٢ - التزام الحكومة في اقتراضها الداخلي بالقوانين السارية ، وبخاصة قانون البنك المركزي وقانون الدين العام ، وعدم الحصول على سلف استثنائية خلافاً لأحكام تلك القوانين ، وستسعى الحكومة للحدّ من اللجوء للجهاز المصرفي لتمويل نشاطاتها ونفقاتها .

٣ - أن يكون الحصول على القروض الخارجية متفقا مع البرنامج الوطني الشامل للاصلاح الاقتصادي ، ومن مؤسسات دولية لتمويل مشاريع التنمية ، أو لدعم ميزان المدفوعات ، أو لدعم المستوردات من المواد الغذائية ، شريطة أن لا تتجاوز أرصدة القروض المتعاقد عليها في نهاية عام ١٩٩٠ رصيد تلك القروض في نهاية عام ١٩٨٨ .

٤ - السعي الى تحويل أكبر قسط من القروض التجارية الى قروض طويلة الأمد ومن موسسات دولية بشروط ميسّرة .

٥ - دراسة امكانية اصدار قانون الدين العام الخارجي بهدف تنظيم وضبط الحصول على القروض الخارجية وقنوات انفاقها .

٦ - العمل على تخفيف عبء الدين الخارجي باعادة جدولة القروض الخارجية التي تستحق خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، مع بذل قصارى الجهد للحصول على أفضل الشروط الممكنة تجنبا لتراكم الدين ، وحتى لا يصبح عبئا كبيراً في المستقبل .

وفي مجال السياسة النقدية وميزان المدفوعات :

فان الحكومة ستعتمد المرتكزات التالية : -

١ - تعزيز استقلالية البنك المركزي ضمانا لقيامه بدوره في الحفاظ على الاستقرار النقدي بما يكفل المحافظة على استقرار قيمة الدينار ، وبناء الاحتياطي الوطني من العملات الأجنبية ، وتوجيه الائتمان وفق البرنامج الوطني الشامل للاصلاح الاقتصادي . وستعمل الحكومة على تعزيز دور البنك المركزي في مراقبة المؤسسات المالية والمصرفية ، والحفاظ عليها ، ضمانا لسير عملياتها وفق الأسس المالية السليمة .

٢ - تحقيق التوازن الخارجي وتحسين ميزان المدفوعات ، من خلال السياسة المالية والنقدية التي سبقت الاشارة اليها ، ومن خلال تشجيع الاستثمار والتصدير بتنشيط دور القطاع الخاص ضمن السياسات التالية :

أ - تعزيز دور قطاع الخاص ومؤسساته ليصبح نشاطه من المرتكزات الرئيسية في البرنامج الوطني الشامل للاصلاح الاقتصادي ، وتعديل التشريعات التي توجه عمل هذا القطاع بما يوفر له المناخ المناسب لزيادة مساهمته في عملية الاستثمار والانتاج والتنمية .

ب - السير في عملية التطوير المؤسسي لدعم الاستثمار والتصدير بانشاء مؤسسة لتمويل الصادرات ومؤسسة لضمانها ، وتطوير احدى المؤسسات القائمة لتتولى عملية تسويق الاستثمار والتصدير الأردني . وتعزيز دور دائرة المواصفات والمقاييس لرفع كفاية الصناعات الأردنية ونوعيتها حتى تغدو قادرة على المنافسة المتكافئة في الأسواق العالمية .

ج - تحديد الصناعات المتميزة بقصد تطويرها والتعرف على الصناعات التي يتمتع الأردن بميزة نسبية في انتاجها ، بهدف التوسع في انشائها .

د - ايلاء عناية خاصة للقطاعات ذات امكانيات النمو العالية ، والمشاريع الصغيرة ذات المردود المرتفع من حيث استيعاب القوة العاملة والقدرة على التصدير .

حضرات النواب المحترمين ،

ان قضية فلسطين هي القضية الاساسية المصيرية للأردن ، ولذا ، فان الحكومة ملتزمة بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني ، ودعم حقوقه الوطنية ومساندة نضاله العادل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد .

وترى الحكومة أن قرار فك العلاقة ا[illegible]ية والادارية مع الضفة الغربية المحتلة قد جاء استجابة لمطلب القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، وانسجاماً مع الرغبة العربية العامة في ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية .

وقد رفد ذلك القرار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية المباركة بدعم سياسي متدفق ، وأعاد القضية الى أصولها : قضية شعب مستعمر يطمح الى تحقيق استقلاله فوق ترابه الوطني ، وتؤكد الحكومة بأنه ليس في هذا القرار ما يضعف من قريب أو بعيد العلاقة التاريخية والوطنية والقومية بين الأردن وفلسطين والتي حملها الهاشميون على مدى تاريخهم الطويل . ولهذا فسوف تستمر الحكومة في الالتزام الأردني الدائم بالوقوف الى جانب الشعب العربي الفلسطيني الشقيق في نضاله العادل وفي دعم انتفاضته المباركة ، وتقديم المزيد من العون له بمختلف الوسائل والسبل ، بما في دعم أسر الشهداء ، وتسويق المنتجات ، ودعم الاقتصاد ، وتنظيم حرية الحركة في الأردن . كما ستعمل الحكومة على دراسة الآثار الانسانية والشخصية التي ترتبت على قرار فك العلاقة القانونية والادارية وتتخذ من الاجراءات ما يخفف العناء ، ويبدد الهموم دون المس بجوهر هذا القرار .

وستواصل الحكومة ، الوفاء بكل ما التزم به الأردن نحو بيت المقدس والمسجد الأقصى ، والمسجد الابراهيمي ، والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية المحتلة ، وأوقاف القدس ، وما يتبع كل ذلك من مدارس وكليات ، وستستمر الحكومة في دعم الصمود من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة .

وستواصل الحكومة بكلّ حرص اعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة والمنشآت الموجودة في الحرم الشريف ، وذلك ادراكا منها لمسؤوليتها التاريخية المستندة الى تراثنا الطويل في الدفاع عن المقدسات وصيانتها .

وستواصل الحكومة الوقوف الى جانب العراق الشقيق في سعيه للتوصل الى السلام بما يضمن حقوقه المشروعة فوق أرضه ومياهه ، وينهي محاولات التدخّل في شؤونه ، ويضمن أمن دول المنطقة واستقرارها على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة واستقلال كل منها .

وتدعم الحكومة تكثيف الجهود لتطوير اتفاقية وقف اطلاق النار بين العراق وايران الى سلام عادل ودائم بين القطرين الجارين المسلمين ، وعدم تحويلها الى حالة من اللاحرب واللاسلم ، خاصة بعد مرور أكثر من عام على توقف الحرب ، لما في ذلك مخاطر بالغة على أمن المنطقة بأكملها .

وستعمل الحكومة على متابعة الجهود الدولية لتقريب وجهات النظر بين العراق وايران لتستأنف مفاوضات لسلام بصورة مباشرة بين الجانبين، وحسبما نصت عليها اتفاقية وقف اطلاق النار ، وصولا الى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ .

كما تشاهد الحكومة القيادة الايرانية التجاوب مع الحاجه الانسانية لتبادل الأسرى واعادتهم الى ذويهم ، التزاماً بالشريعة السمحة ، واحتراماً للمواثيق الدولية

وبالنسبة للأزمة اللبنانية ، فستعمل الحكومة ، مع الدول العربية الشقيقة ، لمساعدة لبنان لانهاء هذه الأزمة التي عانى منها شعبه الشقيق أشدّ المعاناة طيلة خمس عشرة سنة . وستواصل الحكومة دعم الجهود الخيّرة التي تبذلها اللجنة العربية الثلاثية العليا ، والقيادة اللبنانية الجديدة بهدف المضي قدما في تنفيذ اتفاق الطائف . وترى الحكومة أن استمرار الأزمة اللبنانية سيكون له أخطر الآثار على الأمن القومي العربي ، والأمن الوطني لدولنا ، مما يدعو الى تكثيف الجهود لتأمين سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه . والعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية ، ليستعيد الشعب اللبناني سيادته الكاملة فوق أرضه ، وليعود الى أخذ موقعه الطبيعي بين صفوف أمته العربية .

وستوجه الحكومة جهدها لتعزيز مسيرة مجلس التعاون العربي وتدعيمها في مختلف المجالات ، انطلاقا من الأسس والأهداف القومية النبيلة التي يقوم عليها المجلس ، وحتى يكون هذا المجلس ، كما أراد له جلالة الملك المعظم واخوانه رؤساء الدول الأعضاء فيه ، تجربة قومية رائدة ، وصيغة متطوّرة من صيغ العمل القومي ، تهدف الى الارتقاء به الى درجة النموذج الناجح المتميّز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس وحدوية ، وذلك في زمن أخذت فيه التجمعات الاقتصادية تؤدي دورا مهما على الساحة الدولية . وتأمل الحكومة أن يسهم المجلس مع مثيليه مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، واتحاد المغرب العربي ، في رفد الجهد القومي المشترك بما يعزز مكانة أمتنا ويعلي شأنها .

وسيتجه جهدنا الوطني ، وعملنا من خلال مجلس التعاون العربي ، نحو رفد العمل

المشترك في اطاره الأرحب ، اطار جامعة الدول العربية بما يكفل تطوير عمل الجامعة لتتمكن من مواكبة متطلبات العصر ، وبما يؤمن مصالح أمتنا العربية في تعاملها مع دول العالم .

وستستمر الحكومة في تقوية علاقات الأردن الثنائية مع كافة الدول العربية ، وتعزيزها انطلاقا من روابط الأخوة التي تجمعنا معها ، ووفاء لالتزامنا بميثاق الجامعة وقرارات القمم العربية ، وستعمل الحكومة بشكل خاص على تعميق التعاون الموصول مع الدول العربية الشقيقة المجاورة ، المملكة العربية السعودية ، والجمهورية العراقية ، والجمهورية العربية السورية .

وستعمل الحكومة على مواصلة الانفتاح والاتصال والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية ، بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها في الوقت الذي نمارس فيه دورنا الريادي خدمة لقضايانا العربية والاسلامية .

وستواصل الحكومة العمل على تمتين أواصر الاخوة مع الدول الاسلامية ، ثنائيا ، ومن خلال مساهمتنا الناشطة في منظمة المؤتمر الاسلامي . وبناء جسور التعاون والصداقة مع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، انسجاماً مع مبادىء الحركة في الحياد الايجابي ، والابتعاد عن سياسة الاستقطاب .

كما ستواصل الحكومة ، انطلاقا من الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ، تطوير علاقات الأردن مع مختلف دول العالم ، على أساس الاحترام والمصلحة المتبادلين ، وبما ينسجم مع المواقف العربية الجماعية تجاه تلك الدول . وستعمل الحكومة على احترام الاتفاقيات الثنائية القائمة بيننا وبين الدول الأخرى والعمل بموجبها بما يخدم مصالحنا المشتركة ، وستسعى الى تطوير هذه الاتفاقيات ومراجعتها بالتنسيق مع الأطراف الأخرى ، كلما اقتضت الضرورة ذلك ، وبما ينسجم مع التزاماتنا بموجبها .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الحكومة تشعر أنه لا بدّ من وقفة للتأمل في الماضي بكل همومه ، والمستقبل بكلّ آفاقه وتحدّياته .

لقد مرّت علينا أزمة اقتصادية عصيبة قاسية تمكنّ الأردن بفضل من الله العلي القدير ، وبتصميم قيادته الملهمة ، ووعي شعبه الأصيل من احتوائها . وانه لمن سمات الشعوب الحيّة أن تراجع نفسها ، وتقيّم تجاربها ، وتبحث عن حقيقة أوضاعها ، بكل موضوعية وحريّة ومسؤولية .

ومن هذا المنطلق ، فان الحكومة حرصاً منها على الاستفادة التامّة من تجربة الماضي ، تبدي استعدادها للتجاوب التام مع نواب الأمّة لتوفير المعلومات الكاملة لتقصّي الأسباب ومعرفة الأدوار التي أدّت الى النكسة الاقتصادية التي عانينا منها ، وذلك بهدف تحديد المسؤولية ، واستنتاج العبر والدروس .

كما تلتزم الحكومة باتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بملاحقة من تثبت مسؤوليته الجزائية ، واحالته الى القضاء وفق ما يتطلبه القانون .

حضرات النواب المحترمين ،

ان الحكومة وهي تؤكدّ حرصها على التعاون مع مجلسكم الكريم لارساء قواعد الديمقراطية والمشورة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، والسهر على مصالح الشعب ، والنهوض بعبء المسؤولية لبناء الأردن وحماية تجربته الديمقراطية ، فانها تتقدم ببيانها هذا اليكم ، طالبة الثقة على أساسه .

والله نسأل أن يوفقنا جميعا لخدمة الأردن الغالي ليبقى وطنا حراً عزيزاً . وأن يحفظ جلالة الملك الحسين المفدّى قائداً للمسيرة نحو الآفاق الجديده من البناء والتقدم والازدهار .

" ربنّا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، انك أنت الوهّاب " صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

السيد الامين العام :

٤ - تحديد موعد مناقشة البيان الوزاري للحكومة وطرح الثقه .

معالي رئيس المجلس :

شكراً دولة الرئيس ، الآن المجلس مدعو الى تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري وطرح الثقه ، هل يوافق المجلس الكريم على يوم السبت القادم ؟ يوم الثلاثاء القادم ، الثلاثاء اعتقد انه اسبوع كامل ، من يوافق على يوم الثلاثاء القادم ؟ بعد الاصوات ، من يوافق على يوم الثلاثاء القادم ؟ وعد الاصوات انا بحدد الجلسة بس بستعين فيكم لتحديد هذا الموعد ، اذا لم توافقوا عليه نعمل موعد آخر ، من يوافق على يوم الثلاثاء القادم يرفع يده ؛ الاربعاء القادم ، يوافق المجلس على يوم الاربعاء القادم ، الدكتور عبدالله ، نستمع ، الدكتور عبدالله النسور اعطيه الدور .

السيد عبدالله النسور :

معالي الرئيس ، اقترح السبت بعد القادم

معالي رئيس المجلس :

وتحدد جلسة البيان الوزاري يوم السبت الذي يلي القادم الموافق ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩ ، هنالك طلب من اللجنة المالية للاجتماع بعد الصلاة في احدى قاعات المجلس .

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية :

لو ان المجلس الكريم اتخذ قراراً بتأجيل المناقشة الى ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩ الا ان هذا سيعرقل او يؤخر عرض الموازنة ، والموازنه يجب ان تقدم في حينها والحكومة كانت مصممه على ان لا تؤخر الموازنه عن الخامس من الشهر الاول من السنة الجديدة .

معالي رئيس المجلس :

يا سيدي ، قرار اتخذ وهذا موافقه من المجلس على ارجاء اسبوعين ثانيات او ثلاثه ، على كل حال يوم السبت الذي يلي القادم الساعة العاشرة هو موعدنا للمناقشة ، المطلوب من الاخوه اعضاء اللجنة المالية الاجتماع بعد صلاة الظهر . واقرر رفع الجلسة .

وانتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
هاني خير	سليمان عرار